المرأة العربية والمشاركة السياسية: المغرب نموذجاً

أعدّ الندوة مراسلُ مجلة الآداب في الدار البيضاء: عبد الحق لَبْيَض

المشاركات

خديجة الروكاني — محامية، وناشطة حقوقية ونسائية.

رشيدة الطاهري — رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب.

خديجة صدوق — أستاذة جامعية، ومناضلة حقوقية ونسائية.

I ـ المحور الأول: مشروعية القضية

لبيض: الحديث عن موضوع المرأة المغربية والمشاركة السياسية، وفي ظلّ أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية غايةٍ في التعقيد والتخلّف، يَطْرح أكثرَ من علامة استفهام حول مشروعية القضية وصدقية النوايا المرتبطة بها: إذ كيف يستقيم تخصيصُ الكلام على هذا الموضوع حين يكون المواطنُ المغربي عامةً خارج دائرة الفعل السياسي؟ ولذا نفتتح ندوتَنا بمناقشة هذه الإشكالية واتخاذِها مدخلاً لمقاربة إشكاليتين جوهريتين: إشكالية الممارسة الديموقراطية في المغرب، وإشكالية المسألة الحزبية.

الروكاني: لا خلاف على أنّه لا تُمْكن مقاربةُ هذا الموضوع إلاّ من خلال منظورٍ شاملٍ قادرٍ على ربط قضية المشاركة السياسية النسائية بقضية المجتمع ككلّ. فإذا تأمّلنا، مثلاً، الوضعيةَ المدنيةَ للمرأة المغربية في سياق الأحوال الشخصية السابقة، وفي ظلّ سلبيات الأُسرة الحالية، وحلّلنا وضعيةَ الفقر والتهميش والأميّة التي تَرْزح تحتها، أدركنا أنّها وضعيةٌ ناتجةٌ من المناخ الفكري الذكوري المهيمن على المجتمع وعلى أصحاب القرار في مستويات الدولة والأحزاب والمجتمع المدني. لذا نأمل من ندوتنا هذه أن لا تنحصرَ في مجالات صنع القرار السياسي وقنوات تصريفه.

صدوق: إنّ أهمَّ ما كان ينظِّم الفعلَ السياسي والفكري المغربي هو التغييبُ القسري لمفاهيم المواطَنة والحرية والمدنية، وسيادةُ الفكر البطريركي، وهيمنةُ مفهوم القبيلة على مفهوم «الفرد» ـ بكلّ ما يَحْمله هذا الأخيرُ من دلالة الحرية والحقّ في الاختلاف. فالقبيلة، كشكلٍ للتنظيم الاجتماعي والسياسي، لم تكن تؤْمن بحرية الفرد، وإنما كانت تؤلِّه الزعيمَ أو السيدَ الذي يعلو على القانون وتتجمّع فيه كلُّ الصفات والسلوكيات المفترضة في الزعامة الاجتماعية والسياسية. ومثلُ هذا التفكير الهرمي لم يكن ليسمح للمرأة بإبراز مقوِّمات وجودها الخاصّ، مادام خاضعًا لميكانيزمات العقلية الذكورية الهادفة إلى منع أية محاولة لتأنيث السُّلَط، ألاجتماعيةً كانت أمْ سياسية، أو تأنيثِ فضاءاتها ومؤسّساتها.

نستنتج مما سبق أننا لا نمتلك، تاريخيّاً، أيةَ شرعية تراثية تجيز لنا الحديثَ عن المشاركة السياسية للمرأة المغربية. وهذا يدلّ على أنّ الاهتمام بموضوع التمكين الحقوقي للمرأة المغربية اليوم ليس سوى استجابةٍ حتميةٍ لطبيعة التحوّلات الكونية الكبرى التي مسّت أسئلتُها وهواجسُها بنيةَ الفكر العربي وأرغمتْه على التعاطي معها. فقد شكّلتْ هذه التحولاتُ، بحقّ، نقطةَ تدشين الاهتمام بموضوع المرأة، وبمساهمتها المباشرة في تدبير الشأن العامّ؛ كما أبانت عن عمق الخلل المجتمعي

نساء متخرّجات عاطلات عن العمل في مسيرة مغربية (آذار ٢٠٠٨)

الذي ترزح تحت وطأته المجتمعاتُ العربيةُ لكون نصفه المنتِجِ والفعّالِ مقصيّاً من دائرة صناعة القرار السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمع.

ونَذْكر أنّ من نتائج هذا الخلل المجتمعي الفظيع بروزَ مقاربتيْن متعارضتيْن داخل بنية المجتمع: مقاربة ماضوية وتقليدية، ومقاربة حداثية ديموقراطية، اتّضحتْ صورتُهما عشيةَ اقتراح حكومة عبد الرحمن اليوسفي الأولى مشروعَ خطة إدماج المرأة في التنمية عامَ ١٩٩٨. فقد نادى أصحابُ المقاربة التقليدية بضرورة قبوع المرأة في البيت، والتزامها الحجاب، واعتبار أية دعوة إلى تحررها دعوةً إلى بثّ قيم الكفر والفساد في المجتمع. وفي المقابل، تعالت أصواتُ تيار المقاربة الحداثية بالدعوة إلى تمكين المرأة من حقوقها المشروعة، والثورة على القيم التي تجعل من المرأة مواطنًا من الدرجة الثانية، وتحفيزها على المشاركة في تدبير الشأن السياسي والاجتماعي من موقع الشريك الكامل المشروعية والأهلية إلى جانب الرجل. والحال أنّ هذا التصادم المرهِقَ أضاع علينا كثيرًا من الوقت، ودفعنا إلى تبنّي مقاربة متعالية على المجتمع، علمًا أنّ الصراع المجتمعي هو الفصلُ في مثل هذه المواقف. وفي أثناء أشواط ذلك الصراع، الذي امتدّ إلى الشارع المغربي وصار قضيةَ رأي عامّ، أضحى من الحتمي طرحُ السؤال الإشكالي التالي: كيف السبيلُ إلى معالجة قضية مشاركة المرأة في الشأن السياسي المغربي؟

إنّ مثل هذا السؤال سيقودنا إلى إعادة النظر في اختياراتنا الكبرى والإستراتيجية، ومن أهمها المسألةُ الدينية وكلُّ ما يرتبط بها من إشكاليات المقدّس والمتعالي، وإبداعُ الحلول الناجعة لها، والتشديدُ على ضرورة الاختيار الديموقراطي وبناء أسس المدنية بكلّ مواصفاتها الحداثية. ومثلُ هذا التوجه سيقودنا إلى إعادة بناء شرعية جديدة للعمل السياسي والاجتماعي والثقافي، مستمدةٍ من الخطاب الديموقراطي الحداثي، ومن حصيلة التراكمات الإنسانية في مجال النضال من أجل تحرير المرأة (لأنّ شرعيةَ الخطاب النسائي لا يمكن أن ترسَّخ إلاّ من خلال استحضار المرجعية العالمية للنضالات الديموقراطية، وبخاصةٍ في مجال تحرير المرأة وتمكينها من حقوقها).

الطاهري: يبدو أنّ ثمة اتفاقًا مبدئيّاً على أنّ المشاركة السياسية النسائية لا يمكن عزلُها عن باقي الحقوق، كحقّ المواطَنة وحقّ التعبير وحقّ المساهمة في اتخاذ القرار بكلّ صيغه وأشكاله. وهذا لا يَسْمح لنا بوضع سلّم أولويات بين كلّ هذه الحقوق ما دامت متداخلةً بنيويّاً: فلا يُمْكننا الفصلُ، مثلاً، بين اتخاذ القرار في البيت، أو في العمل، أو في الحزب، أو داخل دواليب الدولة. ومشروعيةُ الحديث عن المشاركة السياسية تأتي من خلال إدراجها ضمن هذا المنظور الشامل والمتكامل.

في الحديث عن المسار التاريخي للمشاركة السياسية للنساء عالميّاً نكتشف أنّ الإقصاء ليس حكرًا على المرأة المغربية أو العربية، وإنما يكاد يطاول كلّ نساء العالم. حقّاً هناك تفاوتٌ ملحوظٌ بين وضعية المرأة الغربية والمرأة العربية، إلا أنّ فكرة التهميش والإقصاء حاضرةٌ في المنظومة الغربية نفسها رغم ما تفتخر به من ممارسات متقدّمة في مجال الديموقراطية

خديجة الروكاني:

غياب المرأة عن مراكز القرار لا يرتبط بالمؤسسات الرسمية بقدْر ارتباطه بطبيعة الأحزاب والجمعيات المحسوبة على الصفّ الديموقراطي.

وحقوق الإنسان. وتكفي الإشارةُ إلى أنّ المرأة الفرنسية بقيتْ، إلى حدود التسعينيات من القرن الراحل، لا تتوفّر سوى على نسبة ٥٪ من إجماليّ مقاعد الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان). نعم، وَقَعَ هذا في فرنسا فلسفةِ الأنوار ومهدِ الديموقراطية وحقوق الإنسان، لا في مغرب الاستبداد والقهر والإلغاء! وهذه المفارقة، بين تصوّر حقوق الإنسان كمعطًى عامّ وبين النساء كجزء من الإنسان، دفعت المنظماتِ العالميةَ ذاتَ الاختصاص إلى وضع إجراءات جديدة تتناغم مع التصور العامّ للمشاركة في بعدها الكوني الشامل. ومن هنا فإنّ مشروعية مقاربة إشكالية الممارسة السياسية النسائية تتمّ اعتبارًا من أنّ المجتمع مؤسَّس على مكوِّنيْن اجتماعييْن هما المرأة والرجل، وبالتساوي: وأنّ بناء المجتمع الديموقراطي يجب أن يتمّ من خلالهما، وإلاّ فإنّ الديموقراطية ستظلّ عرجاء.

الروكاني : تشكّل النساءُ في المغرب أكثرَ من نصف ساكنته. فلا يُعقل أن تؤدّي المرأةُ ضريبةً سياسيةً لم تشاركْ في صناعة قواعدها ولا آليّاتها. والحال أنّ شرعية مقاربة موضوع المرأة بإشكالياته المتفرِّعة، ومنها إشكاليةُ الممارسة السياسية، تكمن ضمن حصيلة ما أفرزتْه المشروعيةُ الدوليةُ: بدءًا من صدور ميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى ضرورة المساواة بين الرجال والنساء في جميع الحقوق السياسية، مرورًا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ الذي شدّد على مطلب المساواة، والعهدِ الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة ١٩٦٦، والعهدِ الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كانت هذه المعاهدات الدولية تؤكّد شرعيةَ الحديث عن المشاركة السياسية النسائية عالميّاً، فإنّها تبيِّن أيضًا أنّ هذا الموضوع يطول كلَّ بلدان العالم، بما فيها الدولُ المتقدِّمة. ولذلك نَشْهد اهتمامًا دوليّاً متزايدًا بمسألة المشاركة النسائية، تجسِّده الأممُ المتحدةُ ذاتُها في تجديد طرحها للموضوع، وفي تعميق النقاش حوله، وفي عقدها للمؤتمرات الدولية، وفي حرصها على إصدار المواثيق الدولية الملزِمة للدول والتي تنصّ على ضرورة تمكين المرأة سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً. وفي هذا السياق تندرج اتفاقيةٌ خاصةٌ بالحقوق السياسية للنساء، واتفاقيةُ القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ النساء. وقد تُوِّجتْ هذه المجهوداتُ بالدعوة إلى عقد المؤتمر العالمي للمرأة عامَ ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي لمنهاج بيكين الذي خَصَّصَ محورًا لموضوع «التمكين السياسي للنساء.» ونحن نتساءل بالمناسبة: لماذا أَجمعتْ نساءُ العالم على تخصيص محور حول «منهاج العمل في المشاركة السياسية للنساء» إنْ لم يكن ضعفُ المشاركة السياسية النسائية ظاهرةً عالميةً وليست مرتبطةً بشعوب بعينها؟

لا نختلف في أنّ غياب المرأة عن مراكز القرار في المغرب واضح، وهو يمثِّل معضلةً سياسيةً واستراتيجيةً كبرى. كما نتفق على أنّ هذا الأمر لا يرتبط بالمؤسّسات التابعة للدولة بقدْرِ ما يلتصق بطبيعة وهيكلة الأحزاب والنقابات والجمعيات المحسوبة على الصفّ الديموقراطي ـ الأمرُ الذي يؤكّد وجودَ خلَل عميق في **بنية الفكر** السياسي والثقافي والمجتمعي في المغرب يعوِّق تجربةَ التغيير والانفتاح على مكوِّن المرأة واستيعاب مشاركتها والإيمان بكفاءتها في تدبير الشأن العامّ. وقد انعكستْ نتائجُ هذا الخلل على تجربة التحوّل السياسي وعلى الممارسة الديموقراطية اللتين ظلتا تراوحان مكانيْهما بفعل إكراهات النظام السياسي المنغلق وطبيعةِ المجتمع الآخذة في الانغلاق داخل سراديب الرجعية والماضوية الملتحفة بلباس الدين والتراث المقدّس والجامد.

صدوق:

وضعُ إشكالية المرأة المغربية والمشاركة السياسية في إطار النسق السياسي المغربي عمومًا أمرٌ غايةٌ في الأهمية، منهجيّاً وعلميّاً. لكنْ عندما نَطْرح سؤالَ المشاركة فهل نعبِّر عن ضرورةٍ تقتضيها شروطُ الحياة السياسية المغربية، أمْ أنّ الأمر مجردُ ترف فكريّ أو محاولة محاكاة أدوار الأمم المتقدمة في تعاطيها مع موضوع المرأة؟ مثلُ هذا السؤال الإشكالي سيقودنا، حتمًا، إلى مقاربة وضعية **الرجل** أيضًا من خلال طرح السؤال التالي: هل تحقّقتْ لهذا الرجل كلُّ الامتيازات ولم تبقَ لنا سوى المرأة لنتحدّث عن همومها؛ أمْ أنّنا في حاجة إلى مناقشة كلِّ القضايا التي تهمّ الشعبَ المغربي، بالدرجة ذاتها وبالعمق عينه، ما دامت الدولةُ المغربيةُ لا تستثني من إقصائها الرجالَ والنساءَ على حدّ سواء؟ ألسنا كلُّنا، رجالاً ونساءً، في الهمّ مغرب؟! ولئن كنتُ متيقّنةً، كأخواتي، من أنّ المرأة تعاني أكثرَ من الرجل، بحكم إكراهات الحمولة التاريخية وظلم المجتمع لها، فإنّ ذلك لا يَسْمح لنا بمعالجة قضية المرأة باعتبارها قضيةً ذاتَ خصوصية تَعزلها عن سياق النقاش العامّ الدائر اليوم في المغرب حول أزمة الممارسة الديموقراطية وسيادة نظام الاستبداد في التدبير السياسي للدولة المغربية. وهذا ما يدعونا جميعًا إلى بناء منظور متكامل وشامل لكلّ قضايانا السياسية والاجتماعية؛ فمرحلة «الاختصاص» في مقاربة الظواهر والقضايا ما تزال بعيدةً جدّاً في مغربنا المعاصر!

خديجة صدوق:

الاهتمام بموضوع التمكين الحقوقي للمرأة المغربية اليوم ليس سوى استجابة حتمية لطبيعة التحوُّلات الكونية الكبرى.

أما الفكرة القائلة إنّ معاناة المرأة وإقصاءها من المشاركة السياسية ظاهرةٌ عالميةٌ لا تقتصر على العالم العربي فهي، في اعتقادي، فكرةٌ مضلِّلة. ذلك أنّ نساء العالم العربي يعانين مشاكلَ نوعيةً خاصةً لكونهنّ يرزحن تحت نير إقصاءٍ مضاعفٍ وعميق. فإذا ألقينا نظرةً على الحركات النسائية في الغرب وما أنجزتْه من مكتسبات فارقة في حياة شعوب العالم المتقدّم، وتساءلنا في المقابل عن الإنجازات التي تحقّقتْ للمرأة العربية عمومًا والمرأة المغربية على وجه التخصيص، لاحظْنا الفرقَ الشاسعَ بين الحالتين. فالمرأة العربية مغيَّبة قسرًا في ظلّ سيادة نظامٍ استبداديّ يسعى إلى ابتزازها واستغلالها في ظروف تاريخية محددة، بحيث يصيِّرها مجردَ رقم انتخابيّ في خدمة مصالحه الديكتاتورية. وهذا ما تَكشف عنه وقائعُ الانتخابات والاستفتاءات المزوَّرة لإرادة الشعوب: ففي عهد الخروق السافرة في المغرب كان يتمّ التعويلُ كثيرًا على المرأة لرسم الخريطة الانتخابية في دوائر وزارة الداخلية. وهذا يعني أنّ المرأة لم تكن تَفعل سياسيًا، وإنما كان **يُفعل** بها لأغراض محدّدة تَخْدم مصالحَ طبقةٍ سياسيةٍ معينة على حساب مكوِّنات سياسية أخرى قُدِّر لها أن تظلّ على هامش الفعل السياسي نتيجةً لمواقفها السياسية المناوئة للعقلية الرسمية. وفي العام ١٩٩٢، حين فازت امرأتان بمقعدَيْن في البرلمان، فإنّ ذلك لم يكن سوى مسرحية سياسية محبوكة الإخراج تمت عن طريق التعيين المعمول به في السياسة الرسمية المغربية. ويمكننا التأكيدُ في هذا الصدد أنّ صوت المرأة المغربية لم يُسمعْ صداه إلاّ بعد مؤتمر بيكين الذي جاء قويّاً وضاغطًا على الدول والمؤسّسات السياسية، فاضطُرّ الجميعُ إلى التحرك من أجل إظهار نوع من التفاعل مع مستجدّات الطرح النسائي الجديد، ولو من باب المراوغة والمناورة. ولكنْ يجب ألاّ يُفهم من كلامي أنني أقصد الحطَّ من قيمة العمل الذي تقوم به الحركاتُ النسائية ـ وأنّى لي ذلك وأنا محسوبةٌ على التيار النسائي الحداثي والديموقراطي؟ ـ لكنّني مجبرةٌ على قول الحقيقة المكشوفة أمامنا، والتي تشير إلى دور مؤتمر بيكين في الدفع بالدينامية الحقيقية للفعل النسائي في المغرب.

الطاهري: التطور الحاصل في مجال حقوق النساء في المغرب كان نتيجةً لدينامية الحركات النسائية هنا، وإنْ كانت منفتحةً على المعطيات الخارجية التي تزيدها قوةً ومناعةً وشرعيةً. ومن الإجحاف اختزالُ تاريخ الحركات النسائية المغربية في لحظة إعلان بيكين، الذي لا يمكن اعتبارُه البدايةَ الشرعيةَ لهذه الحركات، وإنْ كان يُعدّ نقطةَ انطلاقٍ جديدةً لها ولغيرها من الحركات التحررية النسائية العالمية.

الروكاني: يَصْعب الحديثُ في فترة السبعينات وبدايات الثمانينات عن وجود حركة نسائية مغربية قائمة الذات ومستقلّة القرار، على الرغم من وجود جمعيات نسائية وقطاعات نسائية موازية للأحزاب السياسية. لكنّنا اليوم يُمْكننا الإقرارُ بوجود حركة نسائية مغربية ديموقراطية تتبنّى، في أصولها ومبادئها، المرجعيةَ الكونيةَ لحقوق الإنسان. وإذا طرحنا السؤالَ التالي: «هل نَمْلك، في المغرب، مواصفاتِ وشروطَ حركة نسائية؟» فيمكننا أن نجيب بالإيجاب. لكنني أسأل هذه الحركات، التي أنا جزء منها: «أليس هناك تقصيرٌ من طرفها في ما يخصّ الحقوقَ **السياسية** للنساء من حيث إنها لم تضعه أولويةً في سياق استراتيجيتها النضالية؟». لربما يَشْفع لهذه الحركات تشبُّثُها بالمعركة الأمّ، معركةِ مدوَّنة الأحوال الشخصية. لكنّه آن أوانُ الاشتغال على عدة واجهات ومستويات في الآن ذاته. ومن ضمن هذه الواجهات واجهةُ الحقوق السياسية والمشاركة النسائية في تدبير الشأن السياسي العامّ في البلاد. ذلك أنّ مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي في المغرب يمكنها أن تُسْهم في حلّ بعض المشاكل المتعددة والمتنوعة للمرأة. ويمكنني أن أعطي مثالاً على ذلك يتعلق بطيّ ملفّ انتهاكات حقوق الإنسان في العهد السابق: فالملاحَظ أنّ المرأة آنذاك تعرّضتْ لكلّ أشكال الانتهاكات، لكنّنا عندما نأتي إلى المعايير التي حُدِّدتْ أساسًا لتعويض المتضرّرين نجدنا مرةً أخرى أمام تغييب صوت المرأة وحضور الذهنية الذكورية، الأمرُ الذي يعني إقصاءً لمعايير تناسب وضعيةَ المرأة باعتبارها مضطهَدةً بأشكالٍ **مختلفة** عن الرجل. ومن باب الإنصاف استحضارُ هذه الخصوصية في تحديد معايير التعويض والمصالحة.

لبيض: نحن دومًا أمام معادلة تستعصي على الحلّ ويمكن اختزالُها في السؤال التالي: هل يُعتبر بناءُ المشروع الديموقراطي هو المدخلَ القويمَ لإقامة مشاركة حقيقية للمرأة في المجال السياسي، أمْ أنّ مشاركة النساء السياسية هي التي تؤدّي إلى ترسيخ قواعد الديموقراطية وتحقيق انتقالٍ سياسي تكون المرأةُ فاعلةً في التأسيس له لا مجردَ مستفيدةٍ من نتائجه؟

الطاهري: يمكن اعتبارُ المشاركة السياسية للمرأة في مواقع القرار هو المدخلَ الرئيسَ إلى الديموقراطية، لأنّ من شأن ذلك أن يمكّن النساءَ من احتلال مراكز القرار. ومن غير المجدي القولُ بأنّ الديموقراطية وممارستَها هما اللتان ستقودان إلى تمكين

رشيدة الطاهري:

بناء المجتمع الديموقراطي يجب أن يتمّ من خلال المرأة والرجل معًا، وإلاّ فإنّ الديموقراطية ستظلّ عرجاء.

المرأة من احتلال هذه المواقع؛ والدليل على ذلك أنّ العديد من الدول تتوفّر على مؤسّسات ديموقراطية، إلاّ أنها مؤسّسات أقيمت من دون أن تعير مشاركةَ المرأة أيَّ انتباه. فالانتخابات النزيهة، وتحقّقُ القوانين المنصفة، لا تؤدّي وحدها إلى تأكيد مشاركة النساء في اتخاذ القرارات وإلى وضع القوانين التي تطبَّق عليهنّ. ولا يمكن تصوّرُ إمكانية تهميش النساء، أو تعطيل حركتهنّ، إلى حين اكتمال بناء الصرح «الديموقراطي» في المجتمع ووضع المؤسسات، لأنّ ذلك، ببساطة، لا يَعْكس رأيَ نصف هذا المجتمع. إضافةً إلى أنّ هذا المكوّن النسائي في المجتمع يساهم ماديّاً في الميزانيات التي تسيِّر وتموِّل هذه السياسات؛ ومن ثم فقد لا يُعتبر من الديموقراطية في شيءٍ تغييبُ نصف المجتمع عن مراكز صنع القرار.

إنّ مشاركة النساء المباشرة في مراكز القرار هي الرافعةُ الأساسُ لبناء الديموقراطية، بدليل أنّ المرأة اكتسبتْ، عبر التاريخ، خبراتٍ مختلفةً عن تلك التي يتوفّر عليها الرجل. ومن شأن هذا التمييز أن يَدْفع بالدينامية السياسية، وأن يقوّي المؤسّساتِ المرتبطةَ بمجال صناعة القرار السياسي وتنفيذه. كما أنّ مشاركة المرأة سياسيّاً توسِّع مجالَ الديموقراطية وتعطيها مدلولَها التعددي الحقيقي.

صدوق: تبدو لي المعادلة غايةً في الصعوبة والتعقيد. ذلك أنه إذا انطلقنا من الفكرة التي اعتمدتْ عليها الأستاذة الطاهري في بناء مداخلتها، والقائلة بوجوب أسبقية المشاركة السياسية لتمكين المجتمع من ديموقراطية حقيقية، معتمدةً في هذا التصور على تجاربِ أممٍ سابقة (أَذْكر هنا تجربةَ الدول الإسكندنافية حيث كانت المشاركةُ السياسيةُ للنساء مدخلاً أساسيّاً نحو الديموقراطية)، فإنّ السؤال الذي يتبادر إلى ذهني هو: هل ما تحقَّقَ في هذه الدول من تنمية ديموقراطية كان نتيجةً مباشرةً لتبوّؤ المرأة مراكزَ القرار، إذ سَمَحَ ذلك لها بإصدار القرارات التي تستجيب لمصالحها؛ أمْ أنّ الديموقراطية هي التي أفضت إلى ترسيخ مبدإ المشاركة السياسية للمرأة؟ أعترفُ أنّ الإجابة ليست سهلة، غير أنني أرجِّح أن تكون الديموقراطيةُ هي البوّابةَ الرئيسةَ للولوج إلى إقرار حقّ المرأة في المشاركة السياسية وإصلاح أوضاعها. ذلك لأنّ الديموقراطية هي الضامنُ الوحيدُ لانجلاء كلّ أشكال الممارسات اللاديموقراطية التي نعيشها، وبخاصةٍ في ظلّ النظام الاستبدادي، ومنها: تكريسُ الآليّات التي تساهم في الحفاظ على هذا النظام، وتوظيفُ الدين لتبرير ممارسة الحاكم وشرعنةِ التراتبية داخل المجتمع وترسيخ قضايا الطاعة وتعميم الأميّة لخدمة هذه الأهداف.

ويَصْعب عليّ تصوُّرُ أنّ مجردَ وجود المرأة في مواقع القرار سيمكّنها من زعزعة القيم السائدة واستبدالِها بقيمٍ جديدة. ففي ظلّ وجود معوِّقاتٍ بنيويةٍ يضعها النظامُ السياسيُّ الحاكمُ ويكرِّسها في السلوكات المجتمعية عبر وسائل متعددة، يَصْعب الحديثُ عن أيّ انتقالٍ فعّالٍ في وضعية المرأة أو في المناخ السياسي العامّ في البلاد. ولنا في تجربة «التناوب السياسي» التي عاشها المغربُ أواخرَ القرن الماضي خيرُ حجّةٍ على ما نتوخّاه من حديثنا هذا: ففشلُ هذه التجربة في تحقيق أهدافها كامنٌ في طبيعة النظام السياسي الحاكم الذي يُجهض كلَّ محاولة لانطلاق تجربة الانتقال الديموقراطي إلى مداها الواسع. فهناك، حقيقةً، معوِّق دستوري فاضح لا يُمْكن تصوّرُ أيّ تطوّرٍ في التجربة الديموقراطية المغربية مع استمرار هيمنته على الفكر والممارسة السياسيَيْن ـ وأعني به الفصلَ التاسعَ عشر، الذي يُعدّ فوق القانون والدستور. فهو، وإنْ كان فصلاً دستوريّاً، وُضع لخرق الدستور من خلال ترسيخ فكرة أنّ سيد القرار هو الملك، وأنّ المؤسسة المَلَكيّة لا تَخْضع للمحاسبة وللمراقبة، وأنّ كلَّ خيوط الحكم والثروة الوطنيَيْن في يدها. فكيف نريد من المرأة أن تصل إلى مواقع القرار، وأن تنجحَ في تحقيق أهداف رسالتها السياسية، والنظامُ السياسي المغربي ما يزال على حاله؟ لهذا أقول إنّ ما سيقع للمرأة في مواقع القرار السياسي، إنْ هي ارتضت التوافقَ مع النظام السياسي القائم، لن يختلف عمّا وَقَعَ لحكومة عبد الرحمن اليوسفي التي وَجدتْ نفسَها في آخر التجربة تُصارع طواحينَ الهواء! فلن تكون المرأةُ، في ظلّ النظام السياسي القائم، وغيابِ الشروط الديموقراطية اللازمة، سوى أداةٍ للتنفيذ. وهو ما سيصيِّرها مجردَ آليةٍ شكليةٍ، في خدمة استقرار النظام السياسي القائم وتلميعِ صورته خارجيّاً.

الروكاني: من أهمّ مقوِّمات الديموقراطية مشاركةُ كلّ مكونات الشعب في سياسات الدولة، سواء كانت سياسات عامةً أو خاصةً. والمشاركة السياسية للمرأة هي المدخل الحقيقي نحو الديموقراطية، لا العكس. صحيح أنّ هناك ترابطًا بين طرفي المعادلة الصعبة، لكنّ الشيء الذي لم يَترك هذه المعادلةَ صعبةَ الحلّ هو تجربتنا نحن في النضال. فقد تبيّن من خلال مسار نضالنا السياسي والحقوقي أنّه لا يكفي لتحقيق الديموقراطية وجودُ إطاراتٍ حاملةٍ لشعاراتها ومتحدِّثةٍ بلغتها. وتكفي هنا الإشارةُ إلى الإطارات الصغيرة، النقابية، والحقوقية، بل الحزبية أيضًا. فمن المفروض أن تطالب هذه الإطاراتُ بالديموقراطية وتؤسِّس

لها من خلال استراتيجيتها النضالية؛ إلاّ أنّ هذه النخب التي تطالب بالديموقراطية، والتي أدّت على أرض الواقع ثمنًا باهظًا من أجل مناهضة الاستبداد في النظام المغربي، لم تتخلّصْ بعدُ هي **ذاتُها** من مخلّفات فكر الاستبداد الذكوري. لهذا يستحيل التعويلُ على مجرد إرادة أناسٍ يؤْمنون بالديموقراطية ويناضلون ضدّ الاستبداد، وإنما يجب التعاقدُ على مبدإ **المشاركة الفعّالة** للمرأة في مسلسلِ تحقيق الديموقراطية وبناء صروحها العتيدة، والإيمان بالدور الراشد والفعّال للمرأة في التخطيط.

خديجة الروكاني:

النُّخب التي تُطالب بالديموقراطية، وأدّت ثمنًا باهظًا من أجل مناهضة الاستبداد، لم تتخلّص بعدُ هي ذاتُها من مخلّفات فكر الاستبداد الذكوري.

لكنّ هناك سؤالاً لا بدّ من مقاربته: هل يكفي أن تشارك المرأةُ سياسيّاً لنعتبرَ ذلك مؤشّرًا صحيّاً على تحقّق الديموقراطية على مستوى المشاركة السياسية للمرأة المغربية أو العربية؟

في المغرب هناك مشاركةٌ سياسيةٌ للمرأة، لكنْ هل نحن راضون عنها؟ في الحقيقة لا أحد منّا يرضى، إنْ كان حقّاً يؤْمن بالتطوُّر الديموقراطي وبالعقلانية وبالحداثة المؤسّساتية، بأنْ تبقى مشاركةُ المرأة المغربية جزئيةً أو شكليةً. ففي ما يتعلّق بالتصويت في الانتخابات نجد مشاركةً قويةً للمرأة، إلاّ أنّ صوتَها لا يعدو أن يكون خادمًا لتحقيق أغراضٍ تتنافى وأبسطَ قواعد الديموقراطية: فهو يُستغلّ إمّا لتزكية نظام قائم، أو لإيصال نُخَبٍ لا تؤْمن بالديموقراطية وتتاجر بالسياسة، ولا نجدها توظّف أملاً في تحقيق تطوير نوعيّ لوضع المرأة ولحقوقها السياسية. أجل، نحن ضدّ هذا النوع من المشاركة السياسية، ونَهْدف إلى تمكين المرأة من المشاركة السياسية بمفهومها الديموقراطي المتعارَفِ عليه كونيّاً. كما أنّنا لا نتمنّى تحقيقَ نموذج المشاركة السياسية للمرأة التونسية، وإنْ كنّا نسجّل بإيجابيةٍ التطورَ الحاصلَ في مستوى هذه المشاركة: فمِنْ لا شيء عشيةَ الاستقلال إلى ١٪، فـ ٥٪ في الستينيات، إلى ١١٪ في برلمان ١٩٩٦، إلى ٢٢٪ في برلمان ٢٠٠٤. غير أنّنا مع ذلك نلاحظ أنّ المرأة التونسية يؤْتى بها إلى البرلمان لتساند الحزبَ الحاكم.

أَخْلص إلى القول إنّ مشاركة المرأة تُعتبر هي المدخلَ إلى الديموقراطية الحقيقية، لكنّنا ملزَماتٌ بالتركيز على **نوعية** المشاركة التي نَطْمح إليها؛ ونعني بها المشاركةَ الوازنةَ والمتوازنةَ التي تأتي في سياقِ نسقٍ يؤْمن بالديموقراطية وبمبادئ حقوق الإنسان.

الطاهري: الديموقراطية ليست نموذجًا ثابتًا يُمْكننا الأخذُ بعناصره وتمثُّلُها وإعادةُ إنتاجها، بقدْرِ ما هي عمليةُ **بناءٍ** متواصلةٍ، فيها مدٌّ وجزر. وداخلَ هذه السيرورة من التفاعل والتجاذب بين كلّ عناصر العملية الديموقراطية، توجد القضيةُ النسائيةُ باعتبارها أحدَ المحاور الأساسية. وهو ما حدا بالمنتظم الدولي إلى ترجمة المساواة المجرّدة إلى أدوات وتدابير مِنْ شأنها أن تملأَ الفراغَ والاختلالَ التاريخي الذي كان قائماً بين مشاركة الرجال ومشاركة النساء السياسية. وهذه القيمة المضافة التي أتت بها الاتفاقيةُ الدوليةُ للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ النساء، وتسمّى بـ «التمييز الإيجابي،» تُعدُّ قيمةً لا يمكن تأجيلُ إجرائها داخل القوانين والتدابير اليومية لمؤسّسات الدولة والمجتمع، كما هو حاصلٌ في المغرب الآن، إذ كلّما تمّ التطرُّقُ إلى هذا الموضوع تعالت أصواتٌ داعيةٌ إلى تأجيله «لعدم نضج الشروط الكاملة للبناء الديموقراطي.» والحال أنّ ما نسعى إليه هو أن تكون مشاركةُ النساء مكوِّنًا أساسيّاً في عملية البناء الديموقراطي. ويجب، بالموازاة مع ذلك، أن نناضل من أجل الحدّ من آفة الأميّة في صفوف النساء، والعملِ على تطوير مداركهنّ المعرفية والعلمية ليواكبن صيرورةَ التطور الذي تَشْهده قضيتُهنّ.

بخصوص نوعية النساء المشاركات في تدبير الشأن السياسي العامّ في المغرب، أؤكّد ضرورةَ العمل على تحقيق نسبةٍ تمثيليةٍ فاعلةٍ للنساء ذواتِ القدرة والكفاءة المؤهّلتيْن لتمثيلٍ حقيقيٍ فاعلٍ لحاجات النساء المغربيات. وكم أتمنّى أن تكون النساءُ المناضلاتُ في الحركات النسائية هنّ ممثّلات المرأة والأمة في البرلمان، لاقتناعي بنجاحهنّ في الدفاع المستميت عن القضايا المجتمعية عمومًا وعن القضايا النسائية بصفةٍ خاصة. ولتحقيق هذا المبتغى، من الضروري الاتفاقُ على آليةٍ انتخابيةٍ تتمثّل في وجود اللائحة الوطنية باعتبارها مكسبًا أوليّاً في مرحلة التأسيس، قصدَ اتخاذ معايير في إطار اختيار المرشّحين والمرشّحات. وأعتقد أنّ الهدف من هذه الآلية تربوي وسياسي: فالشاب والشابة يريان النساء في مواقع القرار ويتعوّدان مباشرتَهنّ الأداءَ السياسي، فلا يعود ذلك أمرًا غريبًا. ومن شأن هذا التقليد أن يرسّخ قناعةَ الإيمان بدور المرأة؛ حتى إذا ما فَتَحْنا غدًا اللعبةَ السياسيةَ على مصراعيْها فسنكون جميعًا مقتنعين، نساءً ورجالاً، بقدرة المجتمع على إفراز خريطةٍ انتخابيةٍ عادلةٍ ومعبِّرة.

خديجة صدوق:

لن تكون المرأة، في ظلّ النظام السياسي القائم، وغياب الشروط الديموقراطية اللازمة، سوى آلية شكلية في خدمة استقرار ذلك النظام وتلميع صورته خارجيًّا!

أتمنّى على الأخوات ألاّ يفهمن كلامي على غير مقصده. فحين قلتُ إنّي أرجّح الإصلاحَ السياسي على المشاركة السياسية النسائية، فإنّني قصدتُ القولَ بضرورة إصلاح وضع المرأة والرجل على حدّ سواء. ولا يعني ذلك أنّي أقبلُ بذوبان خصوصية المطالب النسائية، التي ستبقى لها شرعيةُ الطرح والمقاربة. لكنّني، أمام صعوبة إيجاد حلّ للمعادلة التي طرحها الأخ لَبْيض، وأمام وجود نماذج سيئة للمشاركة النسائية في مواقع القرار في العديد من الدول التي لا تؤْمن بالديموقراطية، أتحفّظ عن المشاركة السياسية للمرأة في ظلّ أنظمة غير ديموقراطية، وأرجّح بديلاً عنها هو المدخلُ الديموقراطي كحلّ للمعادلة، علمًا أنّني أؤْمن بأنّ طرفَي المعادلة لا يمكن أن يسيرا في خطٍ متواز. والأخت خديجة أعطت مثالاً حسنًا عندما أشارت إلى أنّ النساء قد يشاركن بنسب عالية في نظام غير ديموقراطي، إلاّ أنّ ذلك لا يخدم سوى الأنظمة الاستبدادية والشمولية. ونحن في الحركات النسائية نراهن على تمكين الحقوق السياسية للمرأة في إطار المنظومة الديموقراطية. وبالمناسبة، فإنّي لا أقول بتوقف جميع أشكال التنمية وتعطيل كلّ الإصلاحات في مجالات المرأة حتى نستكملَ بناءَ «صرح الديموقراطية،» إيمانًا منّي بأنّ هذه المشاريع مجتمعةً تمثّل ورشاتٍ حقيقيةً لمرحلة الانتقال الديموقراطي المنشود. إلاّ أنّ علينا ألا نغيِّب الشكلَ السياسي العامّ الذي يؤطِّر هذه المشاريع، إذ لا يمكن تصورُ سيرورة إصلاح مجتمعي في ظلّ نظام استبدادي. لهذا فإنّ نضالاتنا يجب أن تتّجه نحو ترسيخ قيم الانتقال إلى مرحلة النظام السياسي الديموقراطي والقطيعة مع كلّ أشكال التعاطي السياسي للنظم الشمولية الاستبدادية.

II ـ المحور الثاني: النسق السياسي المغربي وأزمة المشاركة السياسية النسائية

لبيض:

لا أحد يجادل في أنّ مفهوم المشاركة السياسية عمومًا، ومفهومَ المشاركة السياسية النسائية على وجه الخصوص، هو نتاجُ سيرورةٍ طبيعية داخل المكوّنات السياسية للأنظمة الديموقراطية، المتّسمة بانفتاح اللعبة السياسية، وبتكافؤ فرص الفاعلين السياسيين على اختلاف ألوان طيفهم السياسي والإيديولوجي، إضافةً إلى شيوع ثقافة المشاركة، وقيام دولة المؤسّسات الضامنة لفصل السُّلط ولسيادة الدستور. وعندما نروم الحديثَ عن المشاركة السياسية النسائية في المغرب، فإنّنا مدعوّون إلى تمثّل أمرين أساسيين: طبيعة النسق السياسي الرسمي، وطبيعة البنية الذهنية للمجتمع ولقيم التداول الأخلاقية والاجتماعية والعلائقية السائدة بين أبنائه.

ففي ما يخصّ النظامَ السياسي، أَجمعت الدراساتُ على الطبيعة المغْلقة والأحادية القرار التي يتميّز بها النظامُ السياسي المغربي طيلة عقود من الزمان: فهو نظامٌ عتيقٌ في بنيته وفي ممارسته، إقصائيّ ـ بحكم ماهيته ـ لكلّ الأشكال المؤسّساتية الحداثية الحقيقية. ويعمل القائمون على هذا النظام على تقليص مساحات المشاركة السياسية، والحدّ من المبادرات الهادفة إلى ترسيخ اندماج المواطن في مواقع التدبير السياسي للشأن العامّ. وقد تزداد هذه القناعةُ إلحاحًا لدى هؤلاء عندما يتعلّق الأمرُ بمسألة المشاركة السياسية النسائية لإدراكهم العميق بقدرة هذا الموضوع على خلخلةِ ما هو سائد. ولذلك نجدهم يَخْلقون المعوّقاتِ دون تمكين المرأة من حقوقها السياسية، باعتبار هذه هي المدخلَ الحقيقيَّ نحو الديموقراطية ودولة الحقّ والقانون. وقد يتحكّم في سلوك النظام في هذا الموضوع بالذات إدراكُه الصائبُ، حقيقةً، لدور موضوع المرأة في الحراك الاجتماعي الديموقراطي؛ فهذا الحراك سيُحْرج النظامَ المحافظَ بأسئلته الحداثية ويضع، بالتالي، جوهرَه السياسي التقليدي موضعَ السؤال. لهذا نجد النظامَ السياسي المغربي يعكف على تبنّي استراتيجية احتوائية لهذا الموضوع قصدَ امتصاص عنف الحراك الاجتماعي الذي يمثّله، وذلك من خلال التظاهر المفتعل بالتجاوب «الإيجابي» و«الفعّال» مع المطالب النسائية، أو الإيهام بانفتاح اللعبة السياسية أمام النساء للمشاركة.

لكنّ المجتمع ليس أقلّ محافظةً وتقليديةً من الدولة والنظام السياسي القائم. فالمتأمّل في السلوكيّات المجتمعية اليومية يكتشف من دون عناءٍ درجةَ المحافظة العالية التي تميِّز الشعبَ المغربي في غالبيته، وبخاصةٍ طبقاته الفقيرة والشعبية التي تمثّل قاعدتَه العريضة. إذ ما تزال قيمُ التشبّث بالتقاليد وبالموروث الاجتماعي السمةَ الصارخةَ في الفكر الاجتماعي المغربي.

ويكفي أن نستحضرَ في هذا المقام ما صاحَبَ فترةَ الصراع حول «مدوّنة الأُسرة الجديدة،» وما أَعقب تبنِّيَها: فقد وَجَدْنا المجتمعَ في غالبيته معارضًا للمدوّنة معتبرًا إيّاها «خروجًا عن التقاليد الإسلامية الموروثة،» و«توجُّهًا سافرًا نحو تغريب المجتمع وسلخِه عن قيمه الحضارية الثابتة.» وهكذا لم تشكّل مدوّنةُ الأسرة الجديدة، على محدوديةِ ما قدّمتْه لصالح نضال المرأة المغربية، نقلةً نحو التغيير الإيجابي بالنسبة إلى شريحةٍ عريضةٍ من المجتمع، بقدْرِ ما مثّلتْ لديها خلخلةً لقيم الذكورية السائدة وطريقًا نحو «الجحيم.»

والسؤال هو: كيف يمكن تصوُّرُ مشاركة نسائية فاعلةٍ في ظلّ نسقٍ سياسي تقليدي في جوهره، وفي حضن مجتمعٍ مُخْلِصٍ حتى الثمالة لقيم المحافظة والانغلاق؟

رشيدة الطاهري:

علينا ألا نغيِّبَ الشكلَ السياسي العامّ الذي يؤطّر مشاريعَ الإصلاح، إذ لا يمكن تصوّرُ سيرورةِ إصلاحٍ مجتمعيّ في ظلّ نظامٍ استبداديّ.

الروكاني : مدخلُكَ إلى هذا المحور وَضَعَ اليدَ على الإشكال المطروح، وهو المتعلّق بطبيعة النظام السياسي المغربي، وبما يستلزم من ضرورة القيام بإصلاح سياسي شامل. فلا أحد في المغرب اليوم يجادل في أننا نعيش معضلةً دستوريةً منذ الاستقلال، تتجلّى في أنّ المغرب ما يزال يُحْكم بدستور ممنوح لا يجسِّد قيمَ الديموقراطية المتمثلة في تحديدٍ واضحٍ وشفّافٍ لسلطات المؤسّسة الملكية ولسلطات المؤسّسة التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما أنّ هذا الدستور لا يتيح إمكانيةَ توفيرِ آليّاتٍ انتخابيةٍ نزيهةٍ تفضي إلى وجود خريطة سياسية تجسِّد حقيقةَ المشهد السياسي المغربي. ثم إنّنا ما نزال أمام مشكلة تدخّل الدولة وأجهزتها المختلفة في حياة الأحزاب السياسية، الأمرُ الذي يعوّق أيَّ تقدّمٍ نحو الديموقراطية، فالانتخابات ما تزال تزوَّر. كما أنّ النظامَ التربوي والمناهجَ التعليمية ما تزال متخلّفةً وتَخْدم أهدافَ السياسة العامة للدولة، ولا تستفيد من مكتسبات الحداثة لأسبابٍ مرتبطةٍ أساسًا بتجذّر فكر الاستبداد في النسيج السياسي المغربي.

وارتباطًا بموضوع المشاركة السياسية للمرأة، فإنّه من اللازم ربط هذا الموضوع بضرورة قيام إصلاح سياسي شامل. وأودّ التركيزَ هنا على **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢**، والمتمِّم بتقرير ٢٠٠٣. ففي هذا التقرير الهامّ، الذي لا يريد حكّامُنا العربُ الاستفادةَ منه، إشارةٌ قويةٌ إلى التحدّيات التي تواجهَ العالمَ العربي. **أولاً**، النقصُ في المعرفة. ففي المغرب نجد أنّ نسبة الأمية تصل إلى نحو ٥٥٪، وتصل في صفوف النساء إلى ٦٧٪؛ ومن الأسباب الداعمة للأمية نجد انتشارَ الفقر في صفوف النساء بشكل مهول. **ثانيًا**، النقصُ في الحريات، وهو موضوع متّصل بطبيعة الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي، ولاسيّما عندما يتعلّق الأمرُ بوضعية المرأة العربية. **ثالثًا**، النقصُ في التمكين السياسي للمرأة؛ ففي الأنظمة الاستبدادية تظلّ المرأةُ عنصرًا هامشيّاً في مسألة التدبير السياسي.

الطاهري: مما لا شكّ فيه أنّ المشاركة السياسية للمرأة العربية توجد في آخر القائمة بعد أوروبا وأميركا وإفريقيا جنوب الصحراء. فمعدّلُ المشاركة السياسية النسائية العربية لا يتجاوز ٦,٥٪، في الوقت الذي يصل فيه المعدّلُ الدولي إلى ١٥٪ بخصوص نسبة وجود النساء في البرلمانات، وفي المغرب يصل المعدلُ إلى ١٠,٧٧٪، (وهو يحتلّ، بذلك، الصفَّ الثالثَ في ترتيب الدول العربية بعد سوريا وتونس).

في ظلّ وضعٍ معقّدٍ كالوضع الذي تعيشه المرأةُ المغربية، جاء مشروعُ خطة إدماج المرأة في التنمية، المقدَّمُ من طرف حكومة التناوب الأولى برئاسة اليوسفي في العام ١٩٩٨. وقد فَتَحَ هذا المشروعُ النقاشَ حول قضايا جوهرية تتصل بموضوعات اللائكية وعلاقة الدين بالسياسة، وهي من الموضوعات التي كانت محرَّمة، غير أنّها اليوم تناقش في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة. إذن هناك ديناميكية، والمطلوبُ هو امتلاكُ القدرة والكفاءة اللازمتيْن لاستغلال الوضع من طرف الحركات الحقوقية والديموقراطية، والدفع بالنقاش إلى مستويات أعلى حتى نُكْسبه الشرعيةَ في الخطاب السياسي والفكري المغربي ليصير أحدَ مستلزماته. ويمكننا الاعترافُ بأنّنا استطعنا، كحركات ديموقراطية، أن نحقّق جزءًا من هذه الشرعية من خلال الإقرار الرسمي، ومن أعلى مؤسّسة في البلاد، بمدوّنة الأُسرة بالرغم من كلّ الانتقادات التي توجَّه إليها. فهذه المدوَّنة تُعتبر مكسبًا حقيقيّاً في إطار بناء الديموقراطية، ومؤشّرًا على نجاح الحركات النسائية الديموقراطية الحداثية في جوٍّ متّسم بالتناقضات وبالتعقيدات. وبالرغم من كلّ الانتقادات التي يمكن أن نوجّهها إلى النظام السياسي المغربي، إلاّ أنّنا لا يمكننا التغاضي عمّا وَقَعَ في عهد الحسن الثاني الذي يَرْجع إليه الفضلُ في فتح ملفّ مدوّنة الأحوال الشخصية. لكنّنا، مع ذلك، مقتنعاتٌ، بأنّ مرحلة النضال مسافاتُها ما تزال طويلةً جداً. فنحن اليوم نناضل من أجل قانون الأحزاب السياسية، ونشارك فيه، ونقدّم بصدده مقترحاتٍ فعليةً وبنّاءةً.

خديجة الروكاني:

الحكومة تقدّمتْ بمشروع خطّة إدماج المرأة في التنمية، لكنّها هيّأت الفرصةَ لقبرها أيضًا من خلال سماحها لأئمّة المساجد والفصائلِ المحافظة بشنّ حملةٍ ضدّها!

الروكاني : أودُّ التأكيدَ، بدءًا، على أنّ الحركات الحقوقية بشكل عامّ، بما فيها الحركاتُ النسائية، هي حركاتٌ إصلاحيةٌ تشتغل من **داخل** المؤسّسات والقيم السائدة. أما الحركات الثورية التغييرية والراديكالية فهي حركاتٌ سياسيةٌ في المقام الأول. أيْ إنّ الحركات السياسية انتهجتْ، منذ مدة، طريقَ الإصلاح، بدلَ طريق الثورة والتغيير الجذري. إنّنا في الحركات النسائية مدعوّون ومدعوّات إلى العمل من داخل المجتمع بقوانينه ومؤسّساته، وانطلاقًا من هذا الوضع نسعى إلى إصلاح الأوضاع والبنيات المجتمعية.

أما ما يتعلّق بمسألة الإرادة السياسية، فإنّني أشير إلى أنّنا في المغرب نتوفّر على إرادة سياسية في مستويات الخطاب السياسي، إذ نلمس وجودَ تعبيرات سياسية تتضمّن إشاراتٍ إلى تبنّي سياسة التغيير والرغبة في التمكين السياسي للمرأة المغربية. لكنّنا، للأسف، نجد هذه الإرادةَ لا تتجاوز حدودَها اللفظية، بحيث تفتقر إلى ما يسوِّغها واقعيّاً ويعمل على تنفيذها على مستوى الممارسة اليومية في التدبير السياسي. فمنذ ١٩٩٩، وَجَدْنا أمامنا زخمًا من الخطابات الملكية التي تتضمن أحاديثَ مسهبةً عن وضعية المرأة، ومعالجةً لفظيةً لوضعها الدوني في القوانين، ولاسيّما في مدوّنة الأحوال الشخصية السابقة، وتوصيفًا لمظاهر معاناتها جرّاءَ العنف الممارَس عليها من طرف المجتمع والمؤسّسات. لكنْ، هل يكفي توظيفُ الخطابات من طرف رئيس الدولة من دون تجسيدٍ مباشرٍ لمضمونها؟ ولماذا لا تتحول هذه الخطاباتُ إلى قوانين تفعّل الممارسةَ السياسية للمرأة ما دام الملكُ يتوفّر على كلّ الإمكانيات السياسية والدستورية التي تَسْمح له بالضغط من أجل تحقيق أهدافه المعلنة في الخطابات الرسمية؟ هنا يُطرح الإشكالُ الكبيرُ الذي يمسّ كيانَ النظام السياسي المغربي. ومصدرُ هذا الإشكال أنّ هناك صراعًا قويّاً داخل الدولة ذاتها: بين تيارٍ إصلاحي في حدّه الأدنى، وتيارٍ تقليدي رافضٍ للإصلاح لحساباتٍ خاصة.

ومع ذلك فإنّ علينا، في الجمعيات النسائية، التقاطَ الإشارات التي تضمّنتْها الخطاباتُ الملكيةُ الخاصةُ بالوضعية النسائية، والمطالبةَ بضرورة تجسيدها في سياسات الدولة، سواءٌ على مستوى القوانين، أو على مستوى مدوّنة الشغل أو مدوّنة الأسرة، أو على مستوى الإصلاحات الدستورية. ويجب التأكيدُ أنّ مشكل المشاركة السياسية ليس مرتبطًا فقط بالدولة كجهاز رسمي، بل مرتبطٌ كذلك بالنخبة في شكلها العامّ، وبالمجتمع أيضًا.

ويجب ألاّ ننسى أنّ الحكومة كانت قد تقدّمتْ بمشروع «خطة إدماج المرأة في التنمية،» لكنّها هيّأت الفرصةَ لقبرها أيضًا من خلال سماحها لأئمّة المساجد بشنّ حملةٍ لا هوادةَ فيها ضدّ الخطة، وأتاحت لبعض الفصائل المحافظةِ فرصةَ النزولِ إلى الشارع ومناهضةِ الخطة، وفَتحتْ بابَ المنابر الإعلامية أمام التيّار الأصولي لمحاربة المشروع. بل إنّنا وجدنا مِنْ داخل الحكومة مَن انبرى للهجوم على المشروع، ونعني به هنا وزيرَ الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق عبد الكبير العلوي المدغري، الذي لم يتهاونْ في إذكاء نار الحملة الشعواء على الخطة.

أما قانون الأحزاب فإنّه لا يعكس روحَ الخطابات السياسية الرسمية، وعلى رأسها خطاباتُ رئيس الدولة. فبعد ١٦ ماي، صرّح الملكُ بأنّ الدولة حَسمت اختيارَها لصالح نهج المشروع الديموقراطي الحداثي. لكنّنا لا نلامسُ هذه الرغبةَ في صيغة القوانين الصادرة عن الدولة، ولا من خلال ممارساتها. بل إنّ كلّ مشاريع الدولة لا تتجاوز الخطوطَ الحمرَ التي تتّفق عليها مع القوى الأصولية. فبالرغم من أنّ قانون الأحزاب يقرّ بحقّ المشاركة السياسية للمرأة ويؤكّد مكانتَها داخل الأحزاب، إلا أنّ ذلك لا يرقى إلى طموحاتنا وحجم نضالاتنا، ولا إلى ما أقرّته الإرادةُ السياسيةُ العليا نفسُها في خطاباتها الرسمية.

أُثيرتْ مسألةُ التأثّر بمجريات التحولات العالمية في موضوع الحركة النسائية المغربية. وهذا الأمر لا يزعجنا كثيرًا لأنّنا يمكننا أن نَفْعل في الحركات النسائية في العالم بالقدْر الذي ستَفْعل هي فينا. إنّ المسألة هي مسألةُ أخذٍ وعطاء، وليست مجردَ تأثُّرٍ أو استلاب. فكلُّنا نناضل من أجل مشروعٍ إنساني شامل، علاماتُه البارزة: سيادةُ السِّلْم، والديموقراطيةُ، والعدالةُ الاجتماعية، وحقوقُ الإنسان، كما هو متعارفٌ عليها عالميّاً. وحبّذا لو كانت لدينا حركةٌ حقوقيةٌ نسائيةٌ أمميةٌ على غرار الأممية الاشتراكية، والشيوعية، والأصولية الإسلامية، تَحْمل فكرًا إنسانيّاً نسائيّاً ديموقراطيّاً وحداثيّاً.

مفروضٌ علينا، في المغرب، الانفتاحُ على كلّ المتغيّرات العالمية، والتفاعلُ معها، والفعلُ فيها. قد تكون دعاوى الإصلاح مشبوهةً لتزامنها مع الضغوط التي تمارسها الإدارةُ الأميركيةُ على الدول العربية من أجل انتهاج سياسة إصلاحية على المقاس الأميركي. غير أنّنا، كمجتمعٍ مدني، وكمنظماتٍ سياسية، نتحمّل مسؤوليةَ ما هو حاصل، إذ يجب أن نحوّل

خديجة صدوق:

الرّاهن يَفْرض على الحركات النسائية التسلُّحَ بجرأة مواجهة الأحزاب وتواطئها مع النظام في موضوع المرأة عمومًا.

الضغطَ الأميركي على أجهزة الدولة لصالح مشروعنا السياسي والمجتمعي، وبذلك نحميها من الانسياق مع المشروع الأميركي. نحن نقرّ بوجود إرهابٍ دولي، لكنّه ليس إرهابًا سياسيّاً، كما تريد أن تعرّفه الأجندةُ الأميركية، وإنما هو إرهابٌ أسبابُه دينيةٌ وسياسيةٌ واجتماعية. ونحن، في المغرب، نعيش إرهابًا أصوليّاً له أسبابُه السياسية: الاستبدادُ، وغيابُ الحريات العامة، وتعدديةٌ شكلية... ولأجل محاربة الإرهاب لا بدّ للمغرب من إدماج مبادئ حقوق الإنسان في جميع سياساته، ولاسيّما المتعلّقة بالمرأة. فهذا الموضوع يجب ألاّ يَخْضع للحسابات الضيقة ولا للتحالفات المؤقتة، بل لاستراتيجية كبرى تضع أولوياتِ المجتمع المغربي وأسبابَ نهوضه في مقدّمة الانشغالات. فالمغرب، الذي لم يتحفّظ عن مبدإ «التمييز الإيجابي،» ولم يقف ضدّ بنود اتفاقية مناهضة كلّ أشكال التمييز ضدّ المرأة، مدعوٌّ إلى اتّخاذ تدابير سياسية وتشريعية من أجل تحقيق النهوض بأوضاعها وتمكينها سياسيّاً. وفي هذا الصدد، فإنّ الدولة المغربية، وفقًا لتعهّداتها الدولية، ملزمَةٌ باتخاذ جميع التدابير التمييزية لفائدة المرأة، بما في ذلك «التمييزُ الإيجابي.» والظروف العامة اليومَ مواتيةٌ كي تتحوّل الحركاتُ النسائية، والحركاتُ الحقوقيةُ عمومًا، إلى قوة ضاغطة، وقوة اقتراحية تقدِّم البرامجَ والأفكارَ البديلةَ لتتمكّن من الضغط على الدولة وعلى الأحزاب السياسية لفتح أوراش كبرى: مثل الإصلاح الدستوري، ورفع التحفّظات عن بعض القوانين، والضغطِ على الدولة للمصادقة على قانون الأحكامِ الجنائية الدولية. كما أنّ الحركات النِسائية مطالبةٌ بالاجتهاد في سياق ثقافة حقوق الإنسان، واعتبار انتهاك حقوق النساء جريمةً ضدّ الإنسانية وتدخُّلاً في اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية.

صدوق: لا يمكنني إلا أن أتخندق في صفّ المتفائلين. غير أنّني مع ذلك أميلُ إلى التفاؤل المؤسّس على معطيات موضوعية. ولنعدْ إلى محور السؤال المطروح في هذه الندوة وهو: هل يمكننا، في ظلّ حكمٍ وحيدٍ واستبدادي لا يؤْمن بمبدإ تقاسم السلطة وعدم الفصل بين السلط، أن نحقّق مشاركةً سياسيةً فاعلةً للنساء أو لغيرِ النساء؟

لقد عشنا في المغرب تجربةَ التناوب الممنوح. ويحقّ لنا أن نتساءل: ما الذي جنيناه منه؟ لنقم بتحديدِ فائدته ضمن مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية، والتي كانت أصلاً من وحي حكومة التناوب. ألم يتصدَّ لها التيارُ الأصولي مدعومًا من أطرافٍ من داخل الدولة قصدَ قَبْرِها؟ ألم نرَ كيف وفّرت الدولةُ لهذا التيار فرصةَ التعبير عن موقفه المناهض للخطة ضدّاً على إرادة حكومة التناوب، وضدّاً على إرادة الحركات التحررية النسائية، وضدّاً على كلّ القوى الديموقراطية الحيّة التي تَنْشد التغيير؟ هذا كلّه يدلّ على أنّ النسق السياسي الرسمي في المغرب ظلّ على عاداته ومعتقداته، بالرغم من ادّعائه المحموم بالانتقال إلى مرحلة البناء الديموقراطي منذ تولّي محمد السادس مقاليدَ الحكم في صيف ١٩٩٩. وكما قال الأخ لبيض، فإنّ الحركات التحررية النسائية تمثّل ضربًا في العمق لطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولقد كانت الدولة، بنظامها الاستبدادي المغلق، تُدرك أبعادَ القضية النسائية والتحدّياتِ التي تَطْرحها خطةُ إدماج المرأة في التنمية على مستقبل النسق السياسي المغربي، ولذلك سعت إلى محاربته بكلّ الأساليب المتاحة، ومنها التحالفُ غيرُ التقليدي مع القوى الأصولية من خلال السماح لها بتعبئة القوى الاجتماعية ضدّ الخطة.

وإذا أرادت الحركاتُ النسائية، اليوم، أن تتحوّل إلى قوة اقتراحية ـ وهذه هي وظيفتُها الاستراتيجية ـ فعليها أن تقدِّم برنامجًا جديدًا، وأن لا تظلّ سجينةَ مطالبها التقليدية، وأن تتحرّر من عقدةِ انتظار مبادرات الدولة. فنحن لا ندري لماذا تغيّب الحركاتُ النسائيةُ، في استراتيجية مطالبها، موضوعَ مناقشتنا اليوم، ألاَ وهوَ المرأةُ والمشاركةُ السياسية، وتجعلُ منه ـ في أحسن الأحوال ـ موضوعًا ثانوياً من حيث اهتماماتها النضالية اليومية! إنّ هذا الموضوعُ يُعَدُّ، في اعتقادنا، المدخلَ الحقيقي لتمكين المرأة من حقوقها المدنية والاجتماعية والقانونية، ولتخليصها من حسابات الأحزاب السياسية الضيقة والمناسباتية. لنتذكّرْ جميعًا، في هذا السياق، موقفَ الأحزاب المغربية، ومنها بالأساس الأحزابُ الديموقراطية، من مشروع خطّة إدماج المرأة في التنمية: فقد كان موقفًا غامضًا وملتبسًا، بل هناك من هذه الأحزاب [المقصود هنا «حزبُ الاستقلال» المحسوب على الخطّ الوطني الديموقراطي] مَنْ كانت مواقفُه تتماهى، إلى حدٍّ بعيد، مع مواقف «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي الأصولي!

إنّ الراهن يَفْرض على الحركات النسائية التسلُّحَ بجرأة مواجهة الأحزاب أولاً، ومواجهةِ تواطؤ هذه الأحزاب مع النظام في موضوع المرأة عمومًا. فانعدامُ الحرية والديموقراطية، واستفحالُ الحيف السياسي تجاه المرأة، من العوامل التي

رشيدة الطاهري:

«مدوّنة الأسرة،» بالرغم من كلّ الانتقادات التي توجَّه إليها، تُعتبر مكسباً حقيقيًّا في إطار بناء الديموقراطية، ومؤشّراً على نجاح الحركات النسائية الديموقراطية الحداثية.

جعلت الكثيرَ من المناضلات يتخلَّيْنَ عن ممارسة النضال داخل الأحزاب السياسية وتعويضها بالعمل من داخل الحركات النسائية الحقوقية.

لبيض : في ظلّ نظامٍ سياسيٍ مغلقٍ ومحتَكَرٍ من طرف أقلّية، ويعمد إلى احتكار النقاش والفعل السياسيَيْن، ولا يتيح سوى هامشٍ ضيّقٍ لمناقشة القضايا الصغرى والمعزولة من دون أن يَرْبطها بسياقاتها الكبرى، يتّسم الخطابُ النسائي المغربي بتوظيف معجم التظلُّمات. وبذلك يكفّ عن أن يكون خطابًا سياسيّاً قويّاً وأصيلاً، وصاحبَ رؤيةٍ ومشروعٍ متكاملَيْن. وقد رأينا كيف أنّ خطاب الحركات النسائية، بما في ذلك أثناء فترة «الانفتاح السياسي» نفسها، لم يتجاوزْ كونَه خطابَ تظلُّمات، إذ لم يشاركْ بالفعّالية التي كانت مطلوبةً منه لأجل تطوير الخطاب السياسي الديموقراطي العامّ في المغرب. وهكذا ظلّت الحركاتُ الاجتماعيةُ حركاتٍ مطالبةً بتحقيق القضايا الاجتماعية المحدودة، ولم تَرْقَ إلى مستوى خلق مفرداتٍ خاصةٍ بها في عملية «الانتقال السياسي،» والمشاركةِ في ترتيب أوضاعه، لتكون المرأةُ حاضرةً بقوة في هذا المنعطف الذي بدا أنه كان جوهريّاً وحاسمًا في حينه. لقد كان على الحركات النسائية اغتنامُ اللحظة التاريخية من أجل تأسيس واجهة نضالية قوية ومتكاملة. لكنّ غياب مثل هذه الإرادة قد يدلّ على محدودية النَّفَس السياسي لهذه الحركات، واقتناعها بما «يجود» به عليها النظامُ من مكاسبَ هامشيةٍ قد تعتبرها إنجازاتٍ هامةً. ولنا دليلٌ واضحٌ على ذلك من خلال تجربة الصراع المحتدم حول مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية، وهي خطةٌ كانت قد طرحتْها حكومةُ التناوب سنة ١٩٩٨. فقد كانت هذه الخطةُ بمثابة لحظةٍ فارقةٍ في حياة الحركات النسائية المغربية، بحيث كانت قادرةً على انتزاع الاعتراف بها كحركة اجتماعية وسياسية من داخل دينامية الصراع الاجتماعي القادر وحده على منحها المشروعيةَ التي تستحقّها. وكان هذا الاعتراف سيشكّل انتصارًا حقيقيّاً للقوى الداعمة للديموقراطية وللتغيير في المغرب، وسيُنتج قوةً نسائيةً أكثرَ قدرةً على الضغط وفرض الخيارات الكبرى. لكنْ، للأسف، راحت هذه الحركاتُ تهلِّل للتحكيم الملكي وتبشّر به وكأنّه الخلاصُ الأوحدُ لكلّ المشاكل والمعضلات النسائية في المغرب، سياسيةً أو اجتماعيةً أو غيرها!

لقد انتظرنا سنواتِ «التناوب السياسي» (المعوَّق) لنحصلَ على تمثيل مرتفعٍ نسبيّاً للمرأة في المؤسّسات السياسية. لكنّ هذا الارتفاع في عدد النساء في البرلمان لم يكن نابعًا من عمق التحوّلات المجتمعية، بل نتيجة ضغوطٍ دوليةٍ ممثَّلةٍ في مقترحات مؤتمر بيكين التي عَبّرتْ عنها «الخطةُ الدوليةُ لأجل النهوض بالمرأة» عام ١٩٩٥. كما أنّ ارتفاع نسبة مشاركة المرأة المغربية في البرلمان لم يكن نتيجةً حتميةً لعملية انفتاح اللعبة السياسية بشكلٍ صريحٍ وحقيقي، ولا بفعل اقتناع النظام المغربي بأهمية المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة، وإنما كان من خلال توافقٍ عامّ على مجاراة الأوضاع العالمية وإظهار التجربة السياسية المغربية باعتبارها «رائدةً» في العالم العربي على مستوى الانفتاح السياسي.

سؤالي هو: هل كانت كلُّ هذه المعطيات والخلفيات تتحكّم في الحركات النسائية، وهي تتقدّم بطلب التحكيم الملكي هروبًا من عواقب صراعٍ ميداني أبرزَ للعيان عدمَ تكافؤ الفرص فيه بين الفرقاء المتصارعين؟

الروكاني: أولاً ليست الحركات النسائية الديموقراطية هي التي توجّهتْ بطلب التحكيم الملكي، وإنما القوى السياسية الديموقراطية هي التي بادرتْ إلى طلبه وترسيخه. فلا تحمّلوا الحركاتِ النسائيةَ نتائجَ أفعال القوى السياسية المغربية التي كانت لها حساباتُها الخاصة!

أقول وأكرر أنّنا في الحركات النسائية كنّا أمام ضغط القضايا الاستعجالية التي لا تَحْتمل الانتظار. أعطوني إمكانيةً [أُخرى] للحلّ في إطار الصراع غير المتوازن الذي نخوضه مع كلّ القوى المعادية للديموقراطية! إنّنا، كحركة نسائية، نتعامل مع ما هو قائم. فالحركات النسائية ليست حركاتٍ سياسيةً ثوريةً تسعى إلى تغيير شكل النظام السياسي القائم. أنتم تَرْفضون التحكيمَ الملكي، لكنكم تقفون عاجزين عن إيجاد حلولٍ أخرى آنية! وحين تُبْدعون الحلول، فإنّها تكون هي نفسُها ذاتَ مدًى بعيد ـ وهي حلول، بالمناسبة، نساندها ونعتبرها جزءًا من مطالبنا العامة، لكنّ دربَ النضال لتحقيقها تبدو طويلة،

خديجة الروكاني:

الكوطا النسائية إجراءٌ مؤقّت في انتظار الوصول إلى مجتمعٍ يؤمن بالمواطنة الكاملة للمرأة، ولحظتها سنتخلّى عن الكوطا ونحتكم إلى المواطن وصناديق الاقتراع.

ونحن إزاء مشاكل مستعجلة تعانيها المرأةُ المغربيةُ المضطهدةُ في بيت زوجها وفي الشارع وفي العمل. إنّ هذه المرأة المسكينة لا يهمّها، وهي في أوج أزمتها المادية والمعنوية، إنْ كان النظامُ السياسي صالحًا وديموقراطيّاً أمْ عكسَ ذلك، بل يكفيها أن تؤمَّن لها نفقةٌ محترمةٌ تعيل بها أبناءها بعد طلاقها من زوجها، ويكفيها أن نناضل من أجل وجود مَحْكمةٍ للأُسرة تُنْصفها من حيْفِ الزوج والمجتمع. فهل نقول لها «انتظري حتى يتحقّق الإصلاحُ السياسي العامّ لنباشرَ الحديثَ عن هذه المطالب»؟!

وعندما احتدّ الصراعُ حول خطة إدماج المرأة بيننا وبين القوى الأصولية، هل قامت النخبُ السياسيةُ فساندتْنا في معركتنا؟ الحقّ أنّنا بقينا **وحدَنا** نواجه مصيرَ نصف المجتمع مع القوى الظلامية، التي وَفّرتْ لها الدولةُ كلَّ شروط إنجاز صراعٍ مضمونِ النجاح من البداية. لهذا أقول: لا نريد أن يزايدَ علينا أحدٌ في ملفّ الاحتكام الملكي!

الطاهري : تحدّثنا كثيرًا عن مدوّنة الأحوال الشخصية. والحقّ أنّ هذا القانون طُرِحَ كمحور للنضالات النسائية ضمن المبادئ المؤسِّسة لنظامٍ ديموقراطي حداثي. أما عن سؤال: لماذا التوجُّه إلى الاحتكام الملكي؟ فأجيب بأنّ الملكية كمؤسسة، في وضعها الراهن على الأقلّ، شديدةُ الحضور في المشهد السياسي، وبالتالي يَصْعب تجاوزُها. وهكذا فإنّ الإجابةَ عن سؤال «لماذا القبول بالمسار الذي عرفته المدوّنة؟» هي أنّ الحركة من أجل حقوق النساء كانت ترى ضرورةَ القبول بهذا المسار واتّخاذه **منطلقًا** لمرحلةٍ جديدةٍ من النضال. نحن لم نُخْفِ على أحد أنّنا نناضل من أجل تغييرٍ جذريّ في موضوع مدوّنة الأحوال الشخصية وأنّنا مستعدّاتٌ للعمل وللسير إلى نهاية الشوط من أجل تحقيق مكتسباتنا النضالية الاستراتيجية الكبرى. لكنّ السؤال عندنا هو: هل تريدون منّا أن نَرْفض كلَّ ما هو براغماتي يمكّننا من تحقيق ولو الحدّ الأدنى من مطالبنا الاجتماعية والحقوقية المستعجلة؟!

تأمّلوا معي: الحركات النسائية التي قَبِلتْ بمبدإ التحكيم الملكي ولم تزايدْ عليه رَفَعَتْ مطلبًا بإقرار مبدإ الكوطا بنسبة ٣٠٪ في البرلمان؛ في حين أنّ القوى السياسية التي تأخذ علينا مبدأ القبول بالتحكيم نجدها عندما تقدِّم مقترحًا بهذا الصدد لا تتجاوز فيه نسبةَ ١٠٪ من تمثيلية النساء في البرلمان! هذه الازدواجية تبدو مقلقةً جدّاً. وما أريد توضيحَه هنا هو أنّه لا توجد اليومَ رؤيةٌ واضحةٌ حول المساواة، ولا حول كيفية إدماجها في السياسات العامة، سواءٌ على مستوى مؤسّسات الدولة أو على مستوى مؤسّسات الأحزاب السياسية وهياكلها. وهذا يؤكّد غيابَ رؤيةٍ شموليةٍ إلى موضوع المرأة.

تحدّثْنا، سابقًا، عن التفاعل بين الحركات النسائية عالميّاً. وقلنا إنّ ثمة وضعًا لا يمكن تجاوزُه أو إنكارُه ما دمنا نشارك في صياغته ونؤثّر فيه ويؤثّر فينا. لذلك فإنّ الاتفاقيات الصادرة عن مؤتمر بيكين، وما سبقه وأعقبه من مؤتمرات، تمثّل ضغطًا دوليّاً من أجل ترسيخ حقوق النساء وتمكينهنّ من حقوقهنّ السياسية والمدنية. ولقد شاركْنا في هذه الفعّاليات، ولنا علاقاتٌ تضامنٍ مع المنظّمات الدولية نَضْغط بها في إطار العمل الداخلي لحركاتنا. هذا أمرٌ لا مراء فيه. كما أنّنا لا نخفي علاقاتنا مع شركائنا في العالم الخارجي، وبالخصوص مع الاتحاد الأوروبي. لكنّ من باب السذاجة الادّعاءَ بأنّ التحوّلات الحاصلة اليوم في مستوى التعاطي مع موضوع المرأة هي مجردُ تيار هبّ علينا من الخارج، وأنّ الداخل سلبيٌّ لا يُنْتج أيةَ دينامية. والحال أنّ التاريخ القريب وحده يَشْهد على حركيةٍ متناميةٍ للحركات النسائية تتفاعل وتُسْهم في هذا التراث العالمي وتؤثّر فيه بالقدر الذي يؤثّر فيها.

لبيض: أثمرت النقاشاتُ والمفاوضاتُ السياسية بين الدولة وقطاعات المجتمع السياسي والمدني عشيّةَ انتخابات ٢٠٠٢ توافقًا على مبدإ الكوطا. والمتتبّعون للشأن السياسي يعتبرون أنّ الكوطا هي التعبيرُ الصادق عن وجود اختلال في استيعاب الثقافة الديموقراطية. هل سنضطرّ، عند حصول الاستحقاقات الانتخابية القادمة، إلى انتهاج آليّة الكوطا لضمان حضورٍ نسائيّ بنسبٍ محددةٍ في البرلمان والجماعات المحلية، أمْ سنكون أمام رهانات سياسية مفتوحة تشارك فيها المرأةُ كطرفٍ كاملِ الأهلية والأحقيّة لانتزاع حقّ التمثيل السياسي للأمة من عمق الصراعات المجتمعية والسياسية في البلاد، أيّ من دون الاطمئنان إلى جني ثمار الكوطا؟

الروكاني: ما نَطْمح إليه هو أن تنال المرأةُ مكانتَها الخاصةَ بها على مستوى المشاركة السياسية. ومادامت المرأةُ تمثّل النصفَ أو يزيد من ساكنة المجتمع المغربي، فلا بدّ أن تحتلّ النسبةَ ذاتَها في جميع المؤسسات والجهات والآليات التي يُصْنع أو ينفَّذُ

خديجة صدوق:

تجب المراهنة على نوعية خاصة من النساء اللاتي يستطعن الدفاع عن خطاب النساء والمجتمع بدرجة كبيرة من الوعي والمسؤولية.

داخلَها القرارُ السياسي. إلاّ أنّنا نعتبر أنّ الكوطا آليةٌ ديموقراطيةٌ لا نزاعَ حولها... بل إنها لا تتعارض مع روح الديموقراطية، وإنّما تمثّل مدخلاً إلى الديموقراطية؛ ذلك لأنك عندما تقوم بإقرار الكوطا التي ستمكّن من إيصال نسبةٍ معينةٍ من النساء إلى مراكز القرار السياسي، فإنّك ستَضْمن بذلك انتقالاً ديموقراطيّاً حقيقيّاً تشارك فيه جميعُ مكوّنات المجتمع. ومسألة الكوطا معروفة لدى الدول الديموقراطية نفسها، التي أقرّتْها في دساتيرها وقوانينها الخاصة، مثل بعض الدول الاسكندنافية. فلماذا تسعَوْن إلى منعها في العالم العربي، الذي يعيش مرحلةَ ما قبل الديموقراطية، ويَرْزح تحت سلطة الفكر البطريكي التي تكرِّس النظرةَ الدونيةَ إلى المرأة؟! إنّ الغايةَ من مبدإ الكوطا هي تهيئةُ الجوّ السياسي والاجتماعي لفتح اللعبة السياسية، وجعلِ المرأة تتبوّأ مراكزَ القرار، ودفعِ المجتمع إلى اعتياد رؤية المرأة في هذه المراكز دونما حساسية. ومَنْ يقلّل من شأن الكوطا يَهْدف، عن وعي مسبّق أو من دونه، إلى تكريس الأوضاع القائمة. فلو فَتَحنا اللعبةَ السياسيةَ على مصراعيْها في الوطن العربي، فمَنْ هو المواطنُ الذكوري الذي سيصوِّت لصالح المرأة؟ والجواب يَرْبطنا بواقع الحالة الذهنية والفكرية للمجتمع. ولتغيير هذه الحالة نحتاج إلى قرون طويلة، لا إلى مجرد سنوات. ونحن كحركات نسائية لن نرضى أن يظلّ وضعُ المرأة على ما هو عليه من تهميش وإقصاء إلى أن يَنهضَ المجتمعُ من سُباته الذكوري ويثورَ على قيمه المتصلّبة والمحافظة. واهمٌ مَنْ يعتقد أنّ انفتاح اللعبة السياسية قد يتيح للمرأة خوضَ الصراع في القاع الاجتماعي. قد نؤْمن أنّ هناك عمليةً لتصريف المبدإ الديموقراطي عن طريق اختيار الطريق التي ستوصلنا يومًا ما إلى تحقيقه بالشكل المطلوب والسليم والمباشر. لكن اسمحوا لي أن أطرح السؤالَ التالي: هل أصحابُ الدعوة إلى انفتاح اللعبة السياسية والاستغناء عن مبدإ الكوطا يؤْمنون فعلاً بالمشاركة السياسية الفاعلة للمرأة؟ وهل يدركون بنيةَ المجتمع الثقافية؟

يجب أن تكون لدينا قناعةٌ بمجتمعاتنا وبسيرورة مراحل تغييرها وتحوّلها. فالكوطا، في اعتقادي، هي السجلُّ الذي أقرّه المنتظمُ الدولي. والمغرب، كدولة وكمجتمع سياسي ومدني، لا يمكنه أن يعارضَ ما أقرّه المنتظمُ الدولي. ولا نفهم لماذا التجأ المغربُ عند تأكيد سيادته على الصحراء إلى الشرعية الدولية، فما كان من الجميع إلا أنْ باركَ وهلّل لهذه المبادرة، ولم نجد مَنْ يقول ساعتَها إنّ الدولة المغربية بصنيعتها تلك قد انتقصتْ من سيادتها! فكيف بهؤلاء وغيرهم، اليومَ، يزايدون علينا لأنّنا نحتكم إلى الشرعية الدولية وإلى توافقات المنتظم الدولي؟ إنّنا نريد أن نقول لهؤلاء إنّ الكوطا، وإنْ كان مبدأً أقرّتْه القوانينُ الدولية، قد صار جزءًا من حضارتنا بعد أن ساهمنا فيه بخصوصياتنا العربية الإسلامية والمغربية عندما جعلناه موائمًا لحاجاتنا الداخلية. فلا تَطْلبوا إلينا، مرةً أخرى، التعويلَ على دينامية النُّخب السياسية الديموقراطية، التي وجدنا صعوبةً بالغةً في إقناعها بمقترحاتنا. ولا أنسى، شخصيّاً، تجربةَ ربيع المساواة، عندما كنّا نبحث عن الدعم السياسي، وبالخصوص دعم الأحزاب السياسية، وكنّا نذهب إلى قادتِها ونُجْري معهم اللقاءاتِ الطويلةَ والماراطونيةَ كي نُقْنعهم بمطالبنا، فما كنّا نجد منهم سوى الصدود، ونكرانِ المطالب، وتهويلِ انعكاساتها السلبية على النظام السياسي والاجتماعي في المغرب. لقد كان هؤلاء القادة السياسيون «الحداثيون الديموقراطيون» تهتزّ أجسامُهم عندما كنّا نفاتحهم بضرورة منع تعدُّد الزوجات! قولوا لنا ما الذي سيقع لو عوَّلْنا على هؤلاء القادة لترشيح نسبةٍ معينةٍ من النساء في البرلمان؟ فكما قالت الأخت رشيدة، عندما اقترحْنا على الأحزاب السياسية «الديموقراطية،» ومن خلال توافق سياسي، ترشيحَ نسبةٍ مهمةٍ من النساء في المجالس البلدية، صُدِمْنا بالخذلان. من هذا المنطلق نُقرّ بأنّ الضمانة الأساسية، حاليّاً، من أجل وصول النساء إلى مراكز القرار السياسي، وتحفيزهنّ على المشاركة السياسية، هي الكوطا النسائية. ولكنّنا مؤمناتٌ في الآن نفسه بأنّ الكوطا ليست سوى إجراء مؤقّت في انتظار أن يصل المغربُ إلى مرحلة المجتمع الذي يتبنّى قيمَ الديموقراطية ويؤْمن بالمواطَنة الكاملة للمرأة. ولحظتَها سنتخلّى عن مبدإ الكوطا ونحتكمُ جميعًا إلى المجتمع وإلى المواطن وإلى صناديق الاقتراع.

صدوق: أستسمحكم بالعودة إلى نقطة سابقة في الندوة. ولا أريد أن يُفْهم من كلامي أنّي أجرِّح في الحركات النسائية المغربية؛ وأنّى لي ذلك وأنا محسوبةٌ على الصف الجمعوي النسائي وناضلتُ فيه لسنوات من عمري وما زلتُ مؤمنةً بدوره في النهوض بأوضاع المرأة المغربية؟ لكنّي أرجِّح التغييرَ على الإصلاح. وعندما أنتقد عملَ الحركات النسائية، فمن منطلق اعتزازي بها وبنضالاتها وبما أنتجتْه لفائدة المرأة. أنا لم أقل إنّ الحركات النسائية طالبتْ بالتحكيم الملكي. وربما قصدتُما تأويلَ كلامي على غير حقيقته لتفسّرا موقفكما من هذه القضية، ولتبرّرا تعاطيكما معها!

هل سنحتاج إلى مبدإ الكوطا في الانتخابات القادمة؟ أتّفق في هذه النقطة بالذات مع رأي الأخت الروكاني الداعي إلى استمرار التعويل على الكوطا حتى يتمكّنَ المجتمعُ من تحقيق نضجٍ اجتماعي وسياسي بخصوص المسألة النسائية. نحن

رشيدة الطاهري:

هدفنا كحركات نسائية ليس أن تصير ذات قوة داخل الأحزاب، بل أن تصبح القضية النسائية قضية مجتمعيّة.

في مرحلةِ جَبْرِ ضررِ المرأة وإعادةِ الاعتبار إليها، وليس من وسيلةٍ أنجع من تبنّي وسيلة الكوطا باعتبارها آليّةً تَضْمن وصولَ نسبةٍ معيّنةٍ من النساء إلى سدّة مراكز القرار السياسي في المغرب. فلو تركنا الأمرَ في يد المجتمع، فلن نصل إلى نتيجة؛ ذلك أنّ النساء الخمس والثلاثين اللاتي وصلن إلى البرلمان في انتخابات ٢٠٠٢ لم يصل منهنّ عبر الاقتراع المباشر سوى خمس نساء، في حين أنّ الثلاثين الباقيات وصلن عبر الكوطا. وهذا يدلّ على عمق الاختلالات الموجودة في العمق الاجتماعي وفي الوعي الثقافي المغربي، والتي تكرّسها عواملُ التربية والإعلام؛ وتكرّسُها أيضًا طبيعةُ نظام الحاكم الذي يتميّز بالانفراد المتوحّش بالقرار، والذي يَفْرض نفسَه كربٍّ للأسرة يظلّل الجميعَ بحنانه وعطفه. هذه كلُّها أسبابٌ وعواملُ أنتجتْ وضعًا اجتماعيّاً معقّدًا لا نعتقد أنّه سيجد حلًّه في الفترة القصيرة القادمة. لذا، فأنا لستُ مع انفتاح اللعبة السياسية، وإنما مع ضرورة رفع سقف الكوطا إلى المستوى الذي يمكّن نسبةً كبيرةً من النساء من الوصول إلى مواقع القرار السياسي، مع التركيز على التأهيل السياسي والنظري والعملي للمرأة المرشّحة. لهذا السبب تجب المراهنةُ على نوعيةٍ خاصةٍ من النساء اللاتي يستطعن الدفاعَ عن خطاب النساء والمجتمع بدرجةٍ كبيرةٍ من الوعي والمسؤولية.

الطاهري: آليّةُ الكوطا مرّت بمسار تطور إيجابي في نظري. ففي سنة ١٩٩٧ كان الكلُّ يرفض الكوطا، بما في ذلك الحركاتُ النسائيةُ التي لم تكن آنذاك مقتنعةً بها كإجراءٍ عملي. وفي سنة ٢٠٠٣ أصبحت القناعةُ بها إيجابيةً وكاملةً بالنسبة إلى هذه الحركات.

ولفهم طبيعة الكوطا وإدراك نتائجها الإيجابية، لا بدّ من وضعها في سياقها الدولي. فقد كان الحديثُ عادةً يتمّ عن «المساواة» في بعدها المجرّد، ولم تكن تترجَم إلى واقع، الأمرُ الذي أوجب ربطَ المساواة بمسألة الإنصاف، إذ لا يكفي القولُ بأنّ هناك مساواة من دون وضع **تدابير** لتحقيقها. ولترسيخ مبدإ الكوطا لا بدّ من الاستعانة بمقتضيات قانون الأحزاب السياسية ومدوّنة الانتخابات والآليات التي يتمّ بها العملُ على مستوى الدول، أي الاقتراع. فهذه كلُّها آلياتٌ أساسيةٌ لتشجيع وصول النساء إلى المؤسّسات المنتخبَة. وفي ما يخصّ، مثلاً، نظامَ الاقتراع، هناك اتجاهان: الاقتراعُ الأحادي، والاقتراعُ بالنسبة. وأرقامُ اتحاد البرلمانات تعطي نسبةً أكبر لحضور النساء في الدول التي تأخذ باقتراع النسبة. وفي الدول الأوروبية، إذا لم يكن هناك قانونٌ ملزمٌ بنسبة معينة للنساء، فإنّ الأحزاب تُلْزم نفسَها من خلال قوانينها الداخلية بتقديم نسبةٍ معينةٍ من النساء: فهناك الأحزاب الخضر والأحزاب الاشتراكية العمّالية التي تُلْزم نفسَها بنظام الكوطا لتمكين نسبة ٣٠ إلى ٣٥ ٪ من النساء من تصدُّر لوائحها الانتخابية. أما في المغرب، فبالرغم من بعض الإيجابيات، فإنّ الأحزاب السياسية تظلّ دون التطلُّعات في ما يتعلق بمستوى تمكين المرأة من المشاركة السياسية. وهذا ما سجّلناه سنة ١٩٩٣، حيث إنّ حزبين كبيرين، هما حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، لم يقدّما سوى نائبتين في البرلمان. وفي سنة ١٩٩٧ ظلّت الأمورُ على حالها. وفي ٢٠٠٢ جاءت مسألةُ اللائحة الوطنية، غير أنّها لم تُستثمر في النقاش حول المشاركة السياسية للنساء؛ ذلك أنّ النظام الذي يُمْكنه أن يَضْمن تمثيليةً فيها العددُ الكافي من النساء هو النظام المختلط. والنظام المختلط يتضمّن النظامَ الأحادي الذي يهمّ أصحابَ المواقع الذين تكون لهم القدرةُ على الفرز في الانتخابات، ويتضمّن في الوقت ذاته نظامَ الاقتراع باللائحة الذي سيمكّن من تجديد دم الانتخابات وسيفيد شريحةً من النساء للوصول إلى مواقع القرار التشريعي. وهكذا نكون أمام نظامٍ مزدوجٍ للاقتراع، إضافةً إلى نظام الكوطا.

III ـ الحزبية وآفاق المشاركة السياسية في المغرب

لبيض: تقول الأستاذة ثريّا مصدّق: «محاولاتُ التجاوز يتحكّم فيها مدى الوعي النسائي بالبعد السياسي للمطالب النسائية وتجذُّره بالطريقة التي تستدرج تحوّلاً كيفيّاً للطاقات والفعاليات النسائية، وذلك بانتشال العمل السياسي للمرأة من هيمنة العمل الحزبي (الذي يقود القطيعةَ بين القضايا السياسية والقضايا النسائية) وإعطائه بعدًا نسويّاً يقوم على الترابط بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي.» («المرأة المغربية والانتخابات التشريعية،» ضمن مؤلّف جماعي **المرأة العربية والمشاركة السياسية**، مركز الأردن الجديد للدراسات، ص ٢٣٦). في كلام الأستاذة ثريّا مصدق إشارةٌ قوية وواضحة إلى علاقة الحزبي بالمسألة النسائية. وتَشْرح بأنّ العمل النسائي ظلّ لفترات طويلة يُرى إليه كقطاع ثانوي مفصول عن

الاشتغال السياسي العامّ. وبسبب ذلك ظلّت النساءُ يشتغلن ضمن القطاعات الموازية للعمل الحزبي، من دون أن ينتقلن من هذا العمل إلى مستوى امتلاك الفعل السياسي، وفرض منظور للعمل النسائي ضمن الحقل السياسي، والدفع بمسلسل التغيير الديموقراطي والاجتماعي. فكيف يمكن أن تنتقل المرأة من واقع التبعية للقرار السياسي الحزبي إلى واقع فرض شروطِ المرأة ككيانٍ سياسي ذي خصوصية في المطالب وفي أساليب التعاطي معها، ضمن منظور شمولي لقضية التحول الديموقراطي في المغرب؟

الروكاني: أنطلق من حقيقةٍ مفادُها أنّ المناضلات النسائيات اللواتي يُعتبرن المؤسِّساتِ الحقيقيات للعمل النسائي قد كنّ في غالبيتهنّ مناضلاتٍ في الحركات الطلاّبية، أو في الأحزاب السياسية، أو في الجمعيات الحقوقية. لكنّهن، نظرًا لإيمانهنّ بقضية النساء ويقينهنّ بأنّها لن تحقّق نتائجَ إيجابيةً إلاّ بالنضال المستقلّ عن الحركة السياسية العامة، رحن يبحثن لأنفسهنّ عن فضاءات أرحب. وأودّ أن أشير في هذا الصدد إلى أنّ النضال النسائي ليس محدَّدًا في بعده الجنسوي؛ فليس النضالُ النسائي حَكَرًا على النساء فحسب، بل إنّه قضيةٌ مجتمعيةٌ يمكن أن يشارك فيها الرجالُ المؤمنون بعدالة القضية. كما أنّنا نريد أن تظلّ القضيةُ النسائيةُ في صلب اهتمامات الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الحقوقية. بل نؤكّد أنّنا، وإنْ كنّا حركةً نسائية، ننتمي إلى العائلة الحقوقية في شموليتها، وإلى الحركة الديموقراطية في خصوصياتها. لكنْ، نظرًا إلى وصولنا إلى قناعةٍ مفادُها أنْ ليس هناك تقدُّم ملموس في القضية داخل الأحزاب أو الجمعيات الحقوقية بالشكل الذي نتصوّره كمناضلات في الحقل السياسي، فإنّ الحركات النسائية بدأتْ تتشكّل في المغرب، وبدأتْ نساءٌ يخرجن من الأحزاب، إضافةً إلى نساءٍ خرجن من تنظيمات حقوقية، وأساسًا من «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان،» و«المنظمة المغربية لحقوق الإنسان،» فأسّسن جمعياتٍ نسائية. واليوم نحن في الحركات النسائية الديموقراطية أكثرُ استقلاليةً وحريةً، سواء في العمل أو في القرار. فقد بقينا على مسافة من الأحزاب، لا من السياسة، لأنّ نضالي هو سياسي بالدرجة الأولى. ومَنْ يعتقد غيرَ ذلك فهو جاهلٌ بعمق النضال النسائي والحقوقي في المغرب وتاريخه.

لبيض: لكنّ ما يؤخذ على الحركات النسائية ضعفُها البيّن في الأداء السياسي.

الروكاني: ضعفٌ بأيّ منظور؟ تعلمون أنّ القانون لا يَسْمح لنا، كحركة حقوقية نسائية، بممارسة العمل السياسي المباشر كما تقوم به الأحزابُ السياسية. والحقيقة أنّ الممارسة السياسية بشكلها الاحترافي ليست قضيتي؛ بل إنّ الممارسة التي تَشْغلني اليوم هي النضال من أجل قضايا نسائية مدنية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

لبيض: هل يمكن أن يدفعكم مثلُ هذا الوضع المحدود للحركة النسائية إلى التفكير في خلق أحزاب نسائية ذات أجندة متكاملة وقوية، حتى لا تظلّ هذه الحركاتُ النسوية تستعطف الأحزابَ السياسية في كلّ مناسبة انتخابية أو استحقاقٍ ما؟

الروكاني: شخصيّاً أرى أنّ أسلم الطرق لتمكين النساء من حقّ المشاركة السياسية هو الانتماءُ إلى الأحزاب السياسية والعملُ من داخلها. وعلى الرغم من أنّي غيرُ منتمية إلى أيّ حزب سياسي، فإنّي متيقّنة من عمق انتمائي إلى الأسرة الديموقراطية التقدمية.

لبيض: عندما نتحدث عن الحركات النسائية، فإنّنا ننحصر في نطاق مطالبها، التي هي في غالبيتها مطالبُ اجتماعيةٌ واقتصاديةٌ وثقافية ومساواتية، بحيث تفتقر إلى أن تكون لها مبادرةٌ سياسيةٌ أو مشاركةٌ في صياغة القرار السياسي. والدليل على ذلك هو أنّه رغم نضالية الحركات النسائية، فإنّ القرار السياسي في مناسبات انتخابية يَصْدر عن الزعيم السياسي لهذا الحزب أو ذاك، وهو زعيم محاطٌ بزمرة من حلفائه الرجال في القيادة السياسية، ويخضعون جميعًا، رغم كلّ ادعاءاتهم الديموقراطية، لمنطق القيم الثقافية الذكورية السائدة في المجتمع بالرغم من تلويحهم بشعارات الحداثة والديموقراطية. فهل هناك مبادراتٌ حثيثةٌ من طرف الحركات النسائية إلى أن تتحوّل إلى قوى سياسية ضاغطة داخل هذه الأحزاب حتى تمتلك بيدها القرارَ والمبادرة؟

الروكاني: هذا رهان وتحدٍّ نواجههما في عملنا الحقوقي والسياسي، وعلينا العمل من أجل تحقيقهما.

الطاهري: أعود إلى موضوع تأسيس أحزاب نسائية لأشير إلى أنّ هذا ممنوعٌ قانونًا في المغرب. ونحن كحركات نسائية نرفض ذلك، ونطالب ـ في المقابل ـ بأن يكون الثلثان من النساء في القيادات الحزبية.

أجل، إنّ الحركة من أجل حقوق النساء المغربية حديثةٌ بالنظر إلى الزمان الذي ظهرتْ فيه. لكنّها، بفضل ديناميتها وتموقعها كقوة اقتراحية، استطاعت أن تفرض نفسَها. وأعتقد أنّ الوقت حان للباحثين والباحثات، الذين يضعون مسافة بينهم وبين هذه الحركات النسائية، أن يقوّموا تجربةَ هذه الحركات. فمن النواقص التي نواجهها هو أنّ هذا الإرث في النضال النسائي الحقوقي غيرُ مدوَّنٍ وغيرُ معروف. وكذا الأمرُ بالنسبة إلى طبيعة الآليات الموظّفة فيه واستراتيجياتها.

مغربيات يتظاهرن ضد «القاعدة».

حقيقةً عندما نسمع كلمةَ «التبعية» نحسّ بكثير من الغبن، بحيث لا ندري ما هي المؤشّرات التي استُعملتْ من طرف هؤلاء الباحثين ليعمّموا هذا الحكْمَ على الحركات النسائية. لا أحد يُنْكر أنّ العديد من الحركات النسائية قد خرجتْ من رحم الأحزاب السياسية. لكنّ مسارها العملي والنضالي أخذ اتجاهًا مختلفًا، إذ إنّ هناك صراعًا مع الآخر ومع الذات من أجل وضع مؤشّرات تضمن الاستقلالية. ونحن عندما نطالب بالديموقراطية داخل الأحزاب السياسية وداخل الحكومة ونحثّ على اعتبارها آليّةً مؤسّساتيةً، فإنّنا نطبّقها قبل كلّ شيء على أنفسنا. فالجمعية التي أنتمي إليها نصّت في قوانينها الداخلية على أنّ المسؤولة في الجمعية لا يجب أن تكون مسؤولةً في حزب سياسي ولا مسؤولةً حكومية. هذا عندنا من أسس الاستقلالية التي ألمعنا إليها من قبل.

إلى أيّ حدّ يمكن أن تؤثّر الحركاتُ النسائية في العمل السياسي؟ في اعتقادي أنّ هدفنا الرئيس ليس أن تصير الجمعياتُ النسائية ذاتَ قوةٍ ونفوذ داخل الأحزاب السياسية. فللجمعية هدفٌ رئيسٌ هو القضية النسائية، وأن تصبح هذه القضيةُ قضيةً مجتمعية، وأن يصبح ذلك الحزبُ، أو تلك النقابة، أو هذه الحكومة أو تلك، تدرك جميعُها أنّ المجتمع مكوّن من مكوّنين هما الرجال والنساء، وأنّ للمرأة خصوصياتها، وأنّنا عندما نوظّف أدوات التحليل لوضع الإستراتيجيات فلكي نتعرّف على مكوّنات المجتمع، كما نوظّفها لمعرفة خصوصية كلّ قطب داخل هذه الثنائية الأزلية.

لبيض: أشكركنّ على إغناء هذه الندوة بأطروحات فكرية لا يمكن إلا أن نقدِّر منطلقاتها وأهدافَها، وأن نؤْمن برسالتها الديموقراطية النبيلة التي تسعى إلى تخليص المرأة المغربية من واقع التهميش والحيف الذي يلاحقها في كلّ مناحي الحياة. وإنّ الرقيّ بوضعية المرأة هو، في الأساس، رقيٌّ بالوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي للأمة.

ونعترف، بأنّ مداخلاتنا التنظيمية هنا لم يكن المقصودُ منها استفزازَ نضالات الحركة النسائية المغربية، أو التنقيص من قيمتها؛ فنحن نَشْهد لها بعلوّ كعبها في السنوات الأخيرة في مجال الدفاع عن المرأة، وفي تحمّلها لكلّ المصاعب في سبيل ذلك. لكنّنا كنّا حريصين، بموضوعية مزعومة، على استحضار تلك الأصوات المواكبة لعمل الحركات النسائية وإخضاعها للنقد والتحليل، ولم نكن تعبِّر عن وجهة نظرنا الشخصية، ولا وجهة نظر المجلّة.

وفي الختام أتقدّم بالتحية والتقدير إلى كلّ الأخوات المناضلات في الحقل النسائي. كما أشكركنّ على تفضّلكن بقبول دعوة مجلة الآداب، التي كانت دومًا إلى جانب قضية تحرر المرأة العربية. كما أشكركنّ على ما تفضلتنّ به من أفكار ومن تحليلات ستكون لا محالةَ تعريفًا بواقع المرأة المغربية، ومرجعًا لكلّ دارس في هذا المضمار. والشكر موصولٌ إلى الإخوة في جريدة **الصحيفة** على تفضّلهم بإعداد الفضاء من أجل عقد هذه الندوة.

الدار البيضاء